التطورات السياسية في غينيا حتى الاستقلال عام ١٩٦٠

محاضرة دكتوراه تاريخ حديث:- مادة تاريخ افريقيا جنوب الصحراء الحديث والمعاصر

أستاذة المادة

الأستاذ الدكتورة عفراء عطا عبدالكريم

المقدمة:

شهدت القارة الإفريقية بداية من القرن الخامس عشر ميلادي تطلعات القوى الاستعمارية الأوروبية إلى استعمار البلاد واخضاعها ونهب خيراتها ومواردها الطبيعية والبشرية، ولقد أدى الانقلاب الصناعي العظيم الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر إلى توغلها الاقتصادي والعسكري في القارة، فقد شهدت تكالب استعماري قادته دول غرب أوروبا، أفضى إلى تقسيمها فيما بينها من خلال مؤتمر برلين ١٨٨٥ م، فكانت أجزاء من غرب إفريقيا من نصيب فرنسا وكانت غينيا من بين هذه الأجزاء اتبعت فيها سياسة توسعية استعمارية، أدت إلى ظهور رد فعل وطني برز في الحركة الوطنية ومن بين زعمائها أحمد سيكو توري والتي نادت في الأخير إلى الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٠.

قسمنا البحث الى ثلاثة فصول وخاتمة،

تناول الفصل الأول خصائص غينيا الطبيعية والبشرية، يتضمن التعريف بدولة غينيا من خلال تحديد إطارها الطبيعي والبشري، في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان البدايات الأولى للتواجد الفرنسي في غينيا ونظام الحكم، حيث تضمن التوغل الفرنسي في غينيا واصطدامه بالحركات الجهادية من خلال المقاومة التي قادها ساموري توري ضده، وكذلك تناولنا مؤتمر برلين ١٨٨٥ م وانعكاساته على غرب إفريقيا، والسياسة الاستعمارية الفرنسية في غينيا والتي شملت نظام الحكم الاستعماري.

الفصل الثالث كان لإرهاصات العمل السياسي في غينيا، من خلال العوامل الداخلية لبروز الوعي القومي والفكر التحرري في غينيا من بينها النقابات والأدباء والمفكرين، بالإضافة إلى قيام الأحزاب السياسية، والعوامل الخارجية والتي جاء فيها تأثير الحرب العالمية الأولى والثانية، وكذلك العمل السياسي بعد الحرب العالمية الثانية وظهور القائد سيكو توري ونشاطه في تحقيق الاستقلال لغينيا، وطبيعة ونشاط الأحزاب السياسية التي قامت في غينيا، كالحزب الديمقراطي الغيني، والمفاوضات التي قام بها في تحقيق الاستقلال وموقفه من مشروع ديغول.

البدايات الأولى للتواجد الفرنسي في غينيا ونظام الحكم

كانت إفريقيا بعد النصف الثاني للقرن ١٩ م تعيش حالة مخاض قصوى بسبب زيادة تكالب الدول الاستعمارية الأوروبية عليها، وازدياد عملية التوغل نحو الداخل وسيطرتهم على معظم الممرات المائية والمنافذ البحرية التي تعتبر متنفس الشعوب الإفريقية، وكانت فرنسا من أهم القوى الأوروبية المسيطرة على السواحل الإفريقية وجميع المنافذ الواقعة في خليج غينيا، ويعتبر مؤتمر برلين (١٨٨٤ م- ١٨٨٥ م) قمة التكالب الاستعماري نحو إفريقيا، حيث تم من خلاله ترتيب أساليب السيطرة والاحتلال من خلال محاولة الدول الاستعمارية تجنب المواجهة العسكرية فيما بينهم من أجل تقسيم الكعكة الإفريقية، وكان بمثابة تمهيد لتقطيع أوصال القارة الأوروبية، وكانت غينيا من نصيب فرنسا بعد تصفيات تمت بين القوى الأوروبية.

التوغل الفرنسي في غينيا واصطدامه بالحركات الجهادية (مقاومة ساموري توري):

اعتمدت فرنسا في بادئ أمرها في غزو غرب إفريقيا والسودان الغربي، على جهاز البحرية الذي كان متواجدا في المنطقة منذ عام ١٨٨٠ م والذي تصادف مع قيام جهاد ساموري توري، فقد كانت لدى ساموري القدرة على الرؤية بوضوح، والتجا وب بفعالية مع الظروف المتغيرة، وكانت رسالته الكبرى في الحياة هي الدفاع عن إمبراطوريته، ومواجهة التوسع الاستعماري والتغلغل المسيحي في السودان الغربي.

وفي منتصف الستينات من القرن التاسع عشر، وجدت النواة التي ستقوم عليها الدولة عاصمتا لها والتي كانت تقرب من Bissandugu المقترحة، والتي ستتخذ من بيساندوجو مسقط راسه، وقد كان ساموري توري على د رجة عالية من الكفاءة والقوة، حيث باعت قواته العبيد الذين أسرتهم أثناء زحفها، وفي نفس الوقت قامت بشراء الخيول والأسلحة الحديثة، وكان على دولة ساموري أن تعد نفسها إلى فتوحات كثيرة، وبعد أن تم لها ذلك قامت بتنظيم القرى المفتوحة، حيث قام حكامها بجمع الجزية من الذهب والإنتاج الزراعي.

وحدث المعارك بين الفرنسيين وساموري توري الا ان هذه هذه المصادمات كانت مجرد مناوشات بين الطرفين ولم يكن ساموري قد دخل في صراع حقيقي مع الفرنسيين، وخلال تلك الاشتباكات حقق الفرنسيون بعض الانتصارات لكنهم لم يستطيعوا تحقيق النصر النهائي على ساموري توري الذي ارتفعت مكانته في نظر السكان المحليين بالرغم من خططه ومناوراته الحربية غير أنه كان عاجزا أمام الأسلحة الأوروبية المتطورة التي حرمته من ثمار تحقيق نصر رجال شجعان والصمود في وجهها.

تواصلت المواجهات العسكرية بين ساموري والفرنسيين خلال الفترة الممتدة بين ١٨٨٢إلى غاية ١٨٩٨ م، وقام ساموري بإرسال رسله إلى الفرنسيين لكي يشرح لهم الرغبة في فتح باب المفاوضات لأجل عقد اتفاقية سلام وتحديد مناطق نفوذ كلا الطرفين، بحيث قام ساموري بتوقيع أول معاهدة مع الفرنسيين في مدينة كنيا باكورا في ١٦ أبريل ١٨٨٧ والتي نصت على اعتراف ساموري بسيادة فرنسا ونفوذها على الضفة اليسرى لنهر النيجر من نيامينا حتى تنسيكو وموافقة ساموري على التخلي عن المطالبة بحقوقه من مناجم الذهب في بوري والاعتراف باستلاء الفرنسيين عليها. وبقية الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى للنيجر ستكون تحت سيطرة ساموري وأعلن ساموري صراحة رفضه للإقتراح الفرنسي ولأي شكل من أشكال الحماية على دولته، وهو موضوع أحدث قلقا لدى الفرنسيين الذين سعوا لإعادة التفاوض بعد عامين من هذا الاتفاق، وقد اقترح فري على ساموري السماح لابنه بالسفر إلى باريس كعلامة لحسن النية. ولكن علاقات الود لم تدم طويلا، بحيث اعتبر الطرفان هذه المعاهدة بمثابة هدنة مؤقتة ريثما تسمح الظروف لكل منهما لكي ينقض على الآخر.

وكان أعظم نجاح حققه ساموري هو أنه أصبح ملما بكل جوانب العقيدة الإسلامية وحصل في عام ١٨٧٤ على لقب الإمام، وبنى المساجد وفرض الشريعة الإسلامية على رعاياه، (Boure) بالإضافة إلى أنه استطاع، وسيطر بنفسه على مصادر الذهب في البوري مد فتوحاته إلى النيجر.

وصل الفرنسيون إلى مدينة بماكو سنة ١٨٨٣ م، وقاموا بشن حروبهم ضد مملكة ساموري، وقد دلت هذه الاشتباكات على أن الصراع سيكون طويل الأمد حيث شرعت فرنسا عام ١٨٩٠ في فتح السودان الغربي كله، حيث بدأت حملاتها الحربية بمحاذاة نهر النيجر ولتسهيل هذا التوسع قامت ببناء خط حديدي يصل ساحل السنغال على المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى ذلك استولت على جني وتمبكتو ثم على سائر البلاد.

وسرعان ما أجرت فرنسا تعديلا مع ساموري في معاهدة بيسا ندوجو، التي كانت أدق وأشمل في نصوصها من معاهدة كينيبا كورا لأنها حددت بوضوح مناطق النفوذ الفرنسي، وبتوقيع ساموري هذه المعاهدة أمن ظهر قواته من الفرنسيين، وقام بمهاجمة المناطق الشمالية والشرقية لإقليم كنيدوجو، كما حاصر عاصمة تيبا سيسكاسو، وأثناء هذا وبعد توقيع ساموري معاهدة بيساندوجو مع الفرنسيين أصبح لفرنسا سيطرة تامة على الأراضي الداخلية لسيراليون، مما حال دون امتداد انجلترا للداخل(٣)، وفي سنة ١٨٨٨ قام ساموري بتوقيع معاهدة فستنج(٤)، وقد أقنع فستنج ساموري بمد خط حديدي بين أراضيه وسيراليون، فوافق ساموري ولكنه اشترط ضمان استمرار تجارته مع فريتاون(٤)،

ووقع معاهدة اخرى مع البريطانيين معاهدة "جاريت" ولذلك صممت إدارة الاحتلال الفرنسي التخلص منه.(٥)

وبالرغم من خطط الإمام ساموري ومناوراته الحربية الفائقة، إلا أنه كان عاجزا أمام الأسلحة الأوروبية المتطورة التي حرمته من تحقيق النصر).

في أواخر سنة ١٨٨٢ م بدأ الفرنسيون يفكرون في السيطرة على الأراضي الواقعة تحت قبضة ساموري توري، هذا لأنهم أساؤوا التقدير معتقدين انه أوشك على السقوط، كذلك كونه كان يمثل في نظر شعبه كل الآمال والطموحات .

قامت فرنسا بتغيير القيادة، فحل القائد ارشينارد محل جاليني في قيادة قوات السودان الغربي، كانت خطة أرشينارد تقوم على أساس أن إخضاع ساموري سيعطيه الحرية للهجوم على إمبراطورية التكولور التي كانت هدفه الرئيسي، ورغم توقيع ساموري لمعاهدة بيساندوجو إلا أنه واصل تسليح جيشه بأحدث الأسلحة، ويدربه على أحدث المعدات.

وازداد تطور الأحداث وتمسك ساموري بمهاجمة القرى والمدن التابعة لنفوذ فرنسا، بدأ أرشينا رد يستعد لمهاجمته وعقد العزم للاستيلاء على كل من كنكان وبيساندوجو، وفي ١٠ مارس ١٨٩١ بدأت الحملة في السير على الضفة اليسرى للنيجر بعد أن خرجت من كايس، ثم عبرت النهر إلى الضفة اليمنى، koulikoreوفي ٢٢ مارس وصلت الحملة إلى كوليكور أعلنت بعدها ، karkoroحيث ترابط قوات ساموري، ثم عسكرت في أول أبريل في كركورو القوى التابعة لساموري خضوعها للفرنسيين، وقد استطاعت القوات الفرنسية الدخول إلى كنكان بعدما أحرقها ساموري لتجدها خالية من السكان، وبعدها مباشرة احتلت القوات الفرنسية عاصمة ساموري بيساندوجو التي انسحب منها إلى مرتفعات غينيا.

لكن سرعان ما استطاع ساموري ثوري التحكم بالوضع من جديد وفرض سيطرته على جميع الأرياف إلى غاية باماكو نفسها، كما قام بتحريض سكان المناطق الواقعة بين سيغو وسانساندع ضد الفرنسيين، وهذا ما أكد فشل حملة ارشينارد وجميع خططه للقضاء على ساموري.

مؤتمر برلين (١٨٨٤ م _ ١٨٨٥ م) وانعكاساته تجاه غرب افريقيا:

وجهت ألمانيا الدعوة إلى مختلف القوى الدولية لحضور أشغال المؤتمر وانعقدت الجلسات في قصر المستشارية وفي نفس القاعة التي كان قد عقد فيها مؤتمر برلين الأول عام ١٨٧٨ م، حيث إفتتح يوم السبت ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ م تحت رئاسة بسمارك الذي افتته رسميا وكان خطابه مقتضبا أن المؤتمر قد إنعقد لإيجاد الحلول الثلاثة للمسائل الرئيسية

المتمثلة في 1-:حرية الملاحة في نهر النيجر.

2-حرية الملاحة والتجارة في نهر الكونغو.

3-الإجراءات الواجب إستيفاؤها ليكون ضم الأراضي في إفريقيا صحيحا أي مشروع تقسيم إفريقيا

وقد حضر هذا المؤتمر أربعة عشر(١٤) دولة أوروبية ماعدا سويس ا ر وحضرته الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب فحضرته كل من ألمانيا، النمسا، المجر، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا، هولندا، وإيطاليا، النرويج، البرتغال، روسيا، السويد، و الدولة العثمانية(٤)، وكانت كل من ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، البرتغال، بلجيكا، هي الدول الكبرى المهيمنة على أشغال المؤتمر، أما باقي الدول فقد حضرته بأصواتها فقط من أجل تزكية قراراته وتسيير أشغاله

إنتهت جلسات المؤتمر بإصدار قرارات جاءت في شكل ميثاق عام تضمن ستة قرارات وسبعة فصول وثمانية وثلاثون مادة.

وبعد المؤتمر أخذت الدول الأوروبية تحدد مناطق نف وذها المتضاربة تحت تقسيم لم

يضع اعتبا ا رت لتوزيعات القبائل ولا العشائر وحول إفريقيا إلى وحدات قومية صغيرة صارت أساسا للحدود الإفريقية الحالية ورغم تضارب المصالح إلا أن الدول الاستعمارية استطاعت تقسيم الكعكة الافريقية فيما بينها، فشهدت افريقيا أشهر عمليات التقسيم في تاريخها بواسطة إتفاقية برلين التي تم بواسطتها وضع نوع من التقنين الدولي من أجل تقسيم القارة عن طريق تحديد حقوق الدول المتنافسة وحددت قواعد العمل بطريقة واضحة ضد إنجلترا التي كانت ذات نشاط مستمر وبشكل متزايد في المجال الاستعماري وتم وضع مبدأين أساسيين هما:

١. كل دولة استعمارية تحتل منطقة من الساحل ويكون لها الحق في احتلال الا ا رضي المتصلة بها.
٢. الاحتلال الفعلي وحده هو الذي يبرر هذا الحق ومن أجل تحقيق هذا المبدأ يجب

الابلاغ عن كل عملية استيلاء على الاراضي التي تقع على السواحل الافريقية ودون تأخير الدول الموقعة على هذه الاتفاق

السياسة الإستعمارية الفرنسية في غينيا

1-نظام الحكم:

إعتمد على نظام الحكم المباشر، فقد حكم الإستعمار الفرنسي كل الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها، وقد رسمت هذه السياسة سلطة الفرنسيين بمفردهم، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وغيرها، وعليه تم الابقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسي في افريقيا، وكانت الثورة الفرنسية قد ساهمت بدورها على إستمرار هذا النظام وما نتج عنه من سياسة الاستيعاب التي تتمثل في صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين (استعمار ثقافي) وتقاليدهم ونظمهم سواء الاجتماعية أو السياسية على الافريقيين حتى يستوعبوها تماما ويصبح تفكيرهم واتجاهاتهم في مختلف نواحي الحياة تماما كالفرنسيين، وبذلك يكون هدفها قطع كل صلة للإفريقي بتاريخ قومه وحضارته الافريقية بمختلف مظاهرها

فقد حكمت فرنسا منذ البداية المقاطعات الافريقية حكما استبداديا بواسطة الموظفين الفرنسيين المسؤولين عن السلطة، ومن المعروف أن الهدف من فرض القوانين الفرنسية على الأفارقة هو تنظيم واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الحكومة الفرنسية، لكن رغم ذلك لم يصيروا مواطنين فرنسيين بل كانوا مهمشي.

وتعرضت إفريقيا الفرنسية إلى عدة تغيرات في الحدود والاقسام السياسية وظلت كل مستعمرة خاضعة لحاكم عام فرنسي يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات، وبما أنه ممثل للجمهورية الفرنسية والمنفذ لسلطتها فهو الذي ينظم الميزانية وهو رئيس القوى المسلحة ورئيس المصالح الادارية المركزية، وأي قرار أو قانون يأتي من باريس لا يصبح نافذا إلا إذا تبناه، وله مجلس يعاونه يتكون من السكرتير العام للإدارة والقائد العام والمحامي العام، حيث يقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات لمساعديه ناهيك عن إصدار القرارات التنفيذية

وقد قامت فرنسا بتقسيم إقليم غرب إفريقيا إلى وحدات ضمت كل من موريتانيا، السنغال، مالي النيجر، داهومي، ساحل العاج ،غينيا، فولتا العليا وعاصمته داكار، وكل وحدة تخضع لحاكم يتبع مباشرة للحاكم العام للاتحاد وهذا الأخير يمثل رئيس الجمهورية الفرنسية كما أنه المسؤول عن المستعمرات.

وقد كان نظام الحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي أقيمت في إفريقيا من طرف فرنسا وذلك بعدما كانت قبل عام ١٩٢٠ م خلال وجودها في غينيا تتعامل مع رؤساء وزعماء القبائل في جميع الميادين ، إلا أنها أقصت تلك الزعامات القبلية والتنظيمات المحلية من تولي الوساطة بينها وبين الاهالي وتجريدها من وزنها بالنسبة لهم، وقد تغيرت سياسة فرنسا تجاه مستعمراتها بحسب الظروف، لكنها تميزت بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس، وقد شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتحملوا مسؤولية تنفيذ أوامر الحكومة وركزوا على قوة جيوشهم في إفريقيا للحفاظ على وجودهم فيها.

وفي غينيا كان نظام الحكم شبيها بباقي أقاليم إفريقيا الغربية الفرنسية، وكان يتدرج من القاعدة إلى القمة كالهرم، حيث هناك وزير المستعمرات في قمة الهرم بصفته عضو في الحكومة الفرنسية، ثم يأتي بعده الحاكم العام والذي يشرف على مستعم ا رتها في غرب إفريقيا ومقره داكار، ثم يأتي حكام المستعمرات ونوابهم ثم ضباط الأقاليم وبعدهم رؤساء القرى الإفريقية

وكانت كل مستعمرة مقسمة إلى تسعة وعشرين دائرة ويتولى حكم كل دائرة ضابط والدائرة مقسمة إلى أقسام فرعية يرأسها رئيس قسم أدى، سياسي ذلك إلى حكم مباشر، وفي المقابل كان الرؤساء التقليديون يعزلون وينصب مكانهم رؤساء المقاطعات والقرى الذين كان او من كبار السن من الجنود والموظفين الحكوميين المتقاعدي.

وكان البرلمان الفرنسي هو الوحيد المخول له سياسيا بالتشريع لجميع أنحاء الامبراطورية الفرنسية ومنها غينيا، وكان الموظفون الفرنسيون ينفذون هذه القوانين، فتلك التشريعات تأتي مكتوبة باللغة الفرنسية مما يستلزم على الجميع التعامل بها ولا يوظف من المحليين إلا القلة الذين يجب أن يكونوا عارفين باللغة الفرنسية وكل ذلك في وظائف بسيطة فقط، والهدف من وراء هذه السياسة رغم صعوبة تطبيقها هو توحيد رعايا المستعمرات داخل إطار فرنسا الأم، وأن يستفيدوا من مكاسب الحضارة الفرنسية كما ترى هي، فالنظام الإداري المشكل للمستعمرات الفرنسية كان يرتكز على النظام المركزي الذي منح المزيد من السلطات للإداريين الفرنسيين في انتقاء ما يرونه يخدم مصالحهم من الأفارقة المحليين، فقامت فرنسا
بمنح حق المواطنة في غينيا لأقلية ضئيلة، وقد أعطت الفرصة للأفارقة الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين بتولي الوظائف ومن حقهم أن يمثلوا مواطنيهم في الجمعية الفرنسية وكان الهدف من ذلك تحويلهم إلى رعايا فرنسيين.

ولما فشلت فرنسا في جعل الأفارقة مواطنين فرنسيين فعهدت إلى تشجيع مجالس الوجهاء في المدن الكبرى والاقاليم المحلية، وقد أحدث ذلك تغييرا طفيفا في نمط الادارة الفرنسية في غينيا إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية.

وكل ذلك باء بالفشل لأن الصفوة التي كانت تعول عليها كان تأثيرها ضعيفا أمام إصرار الغالبية من الأهالي على التمسك بقيمهم وتقاليدهم. واتبع الفرنسيون سياسة التمييز العنصري وتفضيل العنصر الابيض على الاسود تفضيلا مجاهرا به، وكانوا يعتبرون السود شعبا خامل لا يمكن اسناد أي مهمة إدارية أو سياسية له وقامت بتطبيق سياسة التفرقة العنصرية، فبعدما كانت البنية الاجتماعية تقليدية تتشكل على أساس أن رئيس القبيلة هو من يحظى بقدر كبير من احترام الاهالي جاء الاستعمار الفرنسي بتجريدهم من امتيازاتهم وحرمانهم من صلاحيات واسعة وذلك مع أواخر القرن التاسع عشر منتهجا سياسة الاخضاع كما طبقت عليهم ما يسمى نظام السخرة، فأشعرهم بالإهانة والذل وكان بمثابة استغلال واضح وصريح للرجل الافريقي على أرضه المسلوبة، وكانت أجرة العامل تختلف اختلافا كبيرا بين البيض والسود

العوامل الداخلية التي ساهمت في بروز الوعي القومي

1-النقابات العمالية ودورها في بروز الفكر التحرري

ازداد عدد الإفريقيين ولاسيما الموظفين والمثقفين الذين طالبوا بمزيد من الاشتراك في إدارة البلاد وأنظمة الجهاز الحكومي وعودة جميع الحقوق التي سلبها منهم الاستعمار،

وأخذت الشعوب الإفريقية وبخاصة زعماؤها تدرك أن لا سبيل إلى حل هذه المشكلات إلا بسيطرة الإفريقيين على مقاليد الحكم في البلد وتأصلت جذور هذه الفكرة في آذان الجماهير.

أصبحت بعض الفئات الاجتماعية الأكثر حساسة للمشاكل العامة حريصة على تحقيق مطالبهم وهي مجموعة المثقفون، ولقد كان ظهور الحركة النقابية متأخرا في إفريقيا .

اذ يعد ظهور النقابات فصل من فصول الصراع الإفريقي ضد الاستعمار رغم حداثة إفريقيا بها، ففي البداية تكتلت في شكل اتحادات عمالية بدأت غرب إفريقيا في غينيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت العلاقة الإيديولوجية أساسية بين النقابات والقادة السياسيين تمتاز بالتقارب.

كانت هناك عوائق شلت عمل النقابات منها ظهور النقابات الصفراء على يد الإدارة أو أصحاب الأعمال، وكذلك وصول المنازعات الحزبية التي تقسم النقابات المركزية في الوطن

الأم الدول المستعمرة أو النقابات المركزية الدولية إلى إفريقيا، وقد عمت هذه النزعة إفريقيا الفرنسية بشكل خاص، فبذلت الجهود من أجل أن يكون العمل النقابي موحدا، ولكن هذه النزعة لم تكن تظهر بوضوح إلا في ساعات الأزمات مثل الإضرابات العامة.

وقد دفعت هذه الثورات التي ظهرت في ظرف سياسي مليء بالغليان بسكوتوري عام 1950 أن يغير منظمة الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين إلى الاتحاد الإفريقي للعمال، المؤمنين مع المنظمة لأنه كان يضم أكثرية مسلمة، وبقيت نقابات القوى العامة محافظة على تبعيتها للإدارة والمنظمة الأم، وعلى الرغم من القيود التي كانت تفرضها المنظمات على فروعها فيما وراء البحار قد كانت تمدها بالدعم المالي، وبثت في المستعمرات بعض من الروح الثورية.

إن التجاوزات التي قام بها المستوطنون والمتمثلة في هضم حقوق العمال زادت من تقوية التكتلات العمالية، فبلغ عددهم في غرب إفريقيا الفرنسية عام ١٩٥٣ حوالي ٦٨٥٥٠ عاملا، كما وصل عددهم عام ١٩٥٦ م إلى ١٨٠٠٠٠ عاملا، وقد أدى ازدياد الوعي السياسي والنضج الثقافي إلى توجيه التكتلات الشعبية للوقوف ضد الاستعمار والمطالبة بالاستقلال، إضافة إلى الدعم المالي والإعلامي الذي تلقته من التنظيمات النقابية والعمالية في العالم.

سمحت الحكومة بتأليف النقابات العمالية على أن تظم العمال الأوروبيين والأفارقة على السواء، إلا أن القيادة سرعان ما أفلتت من يد العمال الفرنسيين بعد التحاق الفرنسيين بالجيوش وأصبحت الأغلبية الفرنسية أقلية وتحكم الإفريقيين في النقابات، وكسبوا مكاسب لأنفسهم مثل الحق في الإجازة المدفوعة الأجر، وحق العمال في النظر في قضاياهم أمام محاكم عمالية، وهنا كانت مطالب النقابة لم تعدو المطالب العمالية، ولكن لم يلبث الأمر أن خرج عن هذا الحيز المحدود وانتقل إلى المجال السياسي ضمن صفوف النقابات، خرج القادة السياسيون فشكلت الأح ا زب السياسية المنظمة من أجل الكفاح لتحرير الوطن

الأحزاب الوطنية:

اختلف تطور الحركات الوطنية في إفريقيا حسب التطورات العالمية والاقتصادية والسياسية وطبيعة الحركات الوطنية نفسها، فمثلا فرنسا حاولت إذابة الشخصية الإفريقية لكن قوة الحركات الاستقلالية خاصة في غينيا كان هدفها الوصول إلى الاستقلال التام. اتسمت الأحزاب الإفريقية منذ البداية بطابع شخصي جدا، وقد كان مؤسس الحزب هو الذي يضع له النظم والأسس وهو الذي يستقطب آلام وآمال الناس خلال المعارك السياسية، بحيث يصبح قائد الحزب هو نفسه المبدأ والبرنامج والنظام، وقد يتحول الولاء السياسي عند الكثير من الأنصار إلى نوع من التقديس.

اقتصر نشاط الحزب الوطني لإفريقيا الغربية المؤسس سنة ١٩٢٠ من طرف كازلي هايفورد، حيث كان ينتمي إلى هذا الحزب عناصر من الطبقة الوسطى، وطالب بتعميم الديمقراطية في الإدارة، واهتمامه بالسياسة كان من خلال إسناد النقابات وجمعيات الشباب وضمان التمثيل ضمن المجلس التشريعي المحلي ولو بعدد قليل، كان تعامل الدول الاستعمارية قمعيا واستبداديا، فقد كانت صارمة مع الأحزاب والسياسة، ولم تلجأ إلى أسلوب الإقناع والمهادنة مع الشعب، فقد سمحت فرنسا بعد سنة 1945بإنشاء هيئات على أساس ديني وعرقي وإقليمي، ولم تكن فعالة سياسيا واقتصر اهتمامها على حماية الحقوق التقليدية لزعماء القبائل والأهالي من التجاوزات الاستعمارية عليهم، ولم تنشط من أجل الحصول على السلطة

العوامل الخارجية لبروز الوعي القومي والفكر التحرري في غينيا

الحرب العالمية

مثلت الحرب العالمية الأولى نزاعا بين القوى الاوربية الكبرى شاركت فيها افريقيا بصورة مباشرة وغير مباشرة، وذلك لأن أغلب أط ا رفها كان تابع للحكم الأوروبي، وقد قامت العديد من المعارك على أ ا رضيها، اشترك فيها الملايين من الجنود الأفارقة واستعانوا بهم كوسيلة لنقل إمدادات الجيوش التي كان من الصعب أن يتم نقلها بالوسائل التقليدية مثل السكك الحديدية أو على ظهر الدواب، وراح على إثر ذلك حوالي ١٥٠ ألف من الجنود الأفارقة في هذا المجال، وبعد انتهاء الحرب أصبحت كل الدول الإفريقية مرتبطة بأحد من الأطراف المتنازعة في الحرب.

قامت الدول الاستعمارية بتجنيد العديد من الأفارقة الذين التحقوا بالجيش، وذلك من خلال التطوع حيث كان الإفرقيون يعرضون خدماتهم بحرية ودون أية ضغوط أو إجبارهم على التطوع أو إلزاميا.

كما وصلت الحرب العالمية الثانية إلى مختلف الأقطار الأوروبية وجمعت بين الرجل الإفريقي والرجل الأوروبي، وقد عرف الأفارقة أن سبب الحرب هو السبب نفسه الذي كان يدفع بالإفريقيين إلى الحرب أيضا هو رغبة فريق في فرض السيطرة على فريق آخر وإخضاعه لسلطته، فلم يرى الأفارقة بينهم وبين الأوروبيين أي فارق، ولجأت هنا كل من دول المح ور إلى مبدأ الديمق ا رطية الذي يمثل المساواة والرغبة في تحرير الشعوب لكن الميثاق الأطلسي صور للأفارقة أن هتلر هو بمثابة الطاغية الذي كان هدفه هو فرض سلطته على الجميع .

بعد ذلك عرف سكان إفريقيا أن الحرب سوف تنتهي سواء بانتصار الحلفاء أو المحور وسيحصلون على حريتهم استنادا على الوعود التي أصدرها كل من الطرفين واعتمادا على ميثاق الحلف الأطلسي الذي نادى به الرئيس روزفلت.

وبذلك كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة لمئات الآلاف من الإفريقيين، حيث اكتشفوا حقيقة الأوروبيين من غير قناعهم الإمبريالي، وعرفوا قيمتهم الشخصية وأحسوا بأنهم فرسان القضية وأيقنوا أنهم صناع التحرير الإفريقي العظماء الذين نتجوا عن إعصار الحرب وشارك بعضهم وانخرط في الحركات السياسية المبكرة في بلادهم.

تطور العمل السياسي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية

ألزمت الأحداث العالمية التي مرت بفرنسا نفسها ساستها بأن ي ا رجعوا موقفهم وسياستهم مع الدول الخاضعة لنفوذهم، وأدى هذا إلى عقد عدة مؤتم ا رت لمناقشة علاقة فرنسا الأم بمستعمراتها.

كما أعطى المذهب الأمبريالي الفرنسي الإندماجي الذي اعتمدت عليه السياسة الفرنسية هيمنة واسعة على شؤون البلاد سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا. ولكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية نشأ موقف ثوري عندما انهارت حكومة فرنسا وتحالفت حكومة فيشي مع ألمانيا النازية، وبرز فليكس أبونييه(، ذلك الإفريقي الذي وصل إلى منصب الحاكم العام في إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وأيد ديغول(.

اعتبرت قرارات وتوصيات مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ م الأساس الذي أنشئ عليه نظام الاتحاد الفرنسي، وأقاليم ما وراء البحار، الذي ساعد الجمعية التأسيسية عند وضع دستور عام ١٩٤٦ م. ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور تكوين الاتحاد الفرنسي من:

1-الجمهورية الفرنسية وهي المتروبول (فرنسا الأوروبية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار

2-أقاليم ما وراء البحار وهي المستعمرات في إفريقيا.

3-الدول الشريكة، وهي مناطق الوصاية الفرنسية في الكامرون وتوجولاند، كما أن الاتحاد سيكون من أجهزة متمثلة فيما يلي:

-الرئيس، وهو رئيس الجمهورية الفرنسية.

-المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسي.

-جمعية الاتحاد الفرنسي.

لقد تضمن الباب الثامن وضعية المستعمرات و دعى إلى الإعلان عن المساواة بين جميع الأجناس، وإلغاء الأنظمة المحلية في المستعمرات، وِ إطلاق صفة المواطن على سكان المستعمرات الأصليين مع إنشاء جمعيات تمثيلية محلية، وكان المأمول من الدستور إدماج جميع المستعمرات داخل الوحدة الفرنسية، حيث تعطي الحكومة الاستعمارية الحرية في اتخاذ القرارت السياسية لجميع الدول المنضوية تحت لوائها).

سيكو توري ونشاطه في تحقيق الاستقلال لغينيا ,قيام الأحزاب السياسة في غينيا

كانت الحركات الوطنية الإفريقية في غينيا خلال بداياتها صغيرة وضعيفة، ولكنها تحمل في طياتها بذور التطور والقوة، فقد كانت تعبر عن المستقبل المشرق، لذا وجب على الشعوب الإفريقية توحيد صفوفها وتدعيم جهودها، ورغم ان فرنسا بادرت إلى إصلاحات سعيا منها للحفاظ على نفوذها إلا أن الشعب أصر على استرجاع سيادته، ولعب أحمد سيكو توري دورا رياديا في دفع غينيا نحو تحقيق الاستقلال وترسيخ فكرة أن أماني الشعوب لايمكن أن تكون منحة من دولة قوية، فعزم على الجهاد من أجل ضمان حريته وتأمين مستقبل أرضه وعشيرته. ولهذا فإن ظهور سيكو توري على المسرح السياسي الغيني كان من أهم العوامل التي ساعدت في بلورة الشعور القومي ضد الاستعمار واستطاع بفضل قوة شخصيته كسب ولاء الجماهير الشعبية له.

١. التجمع الديمقراطي الإفريقي:

عمد عدد من النواب الأفارقة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر الذي يضم جميع الأحزاب السياسية في باماكو أكتوبر ١٩٤٦ م، وقد أصدر ماريوس موتيه الوزير الاشتراكي للشؤون الفرنسية فيما وراء البحار(٢)، تعليماته بمنع انعقاد هذا المؤتمر بأي ثمن، ومارس ضغطا على النواب الاشتراكيين الذين كانوا قد وقعوا الدعوة إلى انعقاد المؤتمر لكيلا يحضروه، ومن جهة أخرى لم تستطع وفود إفريقيا الاستوائية بلوغ مكان الانعقاد، غير أن المؤتمر انعقد على نحو ما كان مقررا، وأسفر عنه إنشاء تجمع وهو التجمع الديمقراطي الإفريقي(٣)، والذي ضم أحزابا أفريقية محلية حول مبدأ مكافحة الاستعمار وانتسب نواب هذا التجمع إلى المجموعات الشيوعية في مختلف الجمعيات.

كان برنامج المؤتمر ينص على تحرير جميع دول إفريقيا من المد الاستعماري والحفاظ على شخصية الدول المستعمرة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الوحدة الحرة لهذه الدول المتساوية في الحقوق والواجبات، وكانت الوسائل التي اقترحت لتحقيق هذه الأهداف هي إتباع صيغ جبهوية من أجل التحضير لتحقيق تجمع ديمقراطي إفريقي واحد)يضم أحزاب جميع الأقاليم

لقد ارتبط حزب التجمع الإفريقي الديمقراطي بالشيوعيين الفرنسيين الذي تطلع إلى الطموحات الاستعمارية، وكانت السنغال هي المستعمرة الوحيدة التي لم يسيطر عليها حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، ولكن خلال الفترة ما بين ١٩٤٥- ١٩٤٦ انفصل الحزب عن .

الشيوعيين الفرنسيين، وفي عام ١٩٥٦ م أكد الحزب نفوذه في غرب إفريقيا الفرنسي، ويرجع ذلك إلى زعيمه هفوييه بواني الذي عين وزيرا في الحكومة الفرنسية في باريس.

ابتداء من عام ١٩٥٠ م اتخذ المؤتمر في كوناكري قرار يقطع صلاته مع كافة الكتل البرلمانية بفرنسا، من أجل قطع الصلات بالحزب الشيوعي الفرنسي، وفي عام ١٩٥٥ م أكدت اللجنة التنسيقية المجتمعة بكوناكري على طرد جميع القادة المتعاطفين مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وذلك إرضاء للحكومة الفرنسية.

ولقد ساهم الحزب الديمقراطي الإفريقي سنة ١٩٥٦ م في مسودة الدستور وبذلك أصبح من الممكن لكل مستعمرة فرنسية منفصلة أن يكون لها دستور، وكان لكل مقاطعة اتصالاتها الخاصة المباشرة مع فرنسا، وكانت سلطة الحاكم العام قد حددت في داكار.

أخذ التجمع الديمقراطي في الانشقاق بسبب القانون الذي قدمه رئيس وزراء فرنسا (غي موليه) والذي عرف باسم القانون الإطاري، حيث يقضي بإقامة مجالس نيابية محلية وبدورها ترسل الممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، بالإضافة إلى الخلافات حول قضية الفيدارلية أو الاستقلال، وحول قضية الاستفتاء الديغولي إثر هذا الانشقاق انفصل كل فرع عن الأصل وأصبح حزبا محليا مستقلا، وقد عرف الفرع في غينيا باسم حزب غينيا الديمقراطي.

الحزب الديمقراطي الغيني:

جرت انتخابات محلية عام ١٩٥٨ م إثر مؤتمر باماكو، الذي كان من مقرارته اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير لشعوب هذه المنطقة، فاز فيها حزب غينيا الديمقراطي والذي حصل على ثمانية وخميس مقعدا من مقاعد المجلس النيابي المحلي والبالغ عددها الستون مقعدا.

كان الهدف من تأسيس هذا الفرع هو توحيد وتجميع سكان هذا الإقليم ومقره مدينة كوناكري، وفي بادئ الأمر كان الحزب الديمقراطي الغيني بمثابة جبهة قومية تضم مختلف الأطياف، وكانت زعامته بمثابة لجنة تنسيق تضم عرقيات قومية، لكن البعد الوطني والإدارة في الاستقلال جعلت منه ينأى جانبا عن الانتماءات العرقية لكل منخرطيه.

أصبح الحزب الديمقراطي بضمه شتات المعارضة بمناسبة الاستفتاء الحزب الوحيد في غينيا، والذي وضع حدا لسلطة الزعماء التقليديين على إثر صدور القانون الأساسي، وقد دفع قطع المساعدات الفرنسية التقنية كليا عن غينيا وما تلاه في ذلك الوقت إلى انسحاب مجموعة من الأساتذة الأفريقيين الذين كانوا قد أتوا إليها من بقية المستعمرات، وقد وسع الحزب نطاق دعمه ليشمل المناطق الريفية بمحاربته نظام شيوخ القبائل وقام الحزب الديمقراطي الغيني عن مبادئ هي:

-العمل على تجنيد الإطارات الصادقة من أجل تحقيق دولة قوية دون تمييز عرقي وديني.

-احترام الديمقراطية وحرية تعبير الأفراد-.اختيار الديكتاتورية الشعبية.

-التركيز على العمل العلمي من خلال تحليل الأوضاع القائمة، ومنها رسم الأهداف والحلول المناسبة.

-القضاء على المنافسة الدينية والقبلية. -المساواة بين الرجل والمرأة من أجل تقدم البلاد.

-)انتخاب كافة المسؤولين للحزب بطريقة ديمقراطية.

أما فلسفة الحزب فتقوم على عدم الإيمان بمبدأ تعدد الأحزاب، وإنما تقوم على نظام الحزب الواحد الذي يكون بمثابة وثبة قومية تضم كل الجماهير الشعبية، حيث يقوم على أسلوب علمي أساسه تحليل المواقف التي تثار وتحليل أهدافها وأسبابها من أجل ايجاد الحلول المناسبة وله فلسفة خاصة تسمى بالديكتاتورية الديمقراطية.

يقوم الحزب على أربع فئات كبرى هي: فئة الفلاحين، مجموعات العمال، مجموعات الشباب، مجموعات النساء، تأثر الحزب الديمقراطي الغيني بالأحزاب الشيوعية من الناحية التنظيمية وبناء خلاياه، كما كان يدعوا إلى الاشتراكية الإفريقية.

وفي سبتمبر عام ١٩٥٨ م كان سيكو توري أول المنادين باستقلال الدول الإفريقية ووحدتها، فقد ناضل من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية بغض النظر عن أي اختيار آخر من خلال اشتراكه في مؤتمرات الوحدة الإفريقية، حيث قال نحن الغينيين ونحن نصنع ثقتن، أسهم سيكو توري مع نكروما وموديبو كيتا والملك محمد الخامس في مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في يناير عام ١٩٦١ م، وهو المؤتمر الذي يعد الخطوة الأولى في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في كوناكري في شهر ماي عام ١٩٨٤ م، ويتولى سيكو توري رئاسة المؤتمر، وكان أ ول من تحمس لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وأسهم في إنشائها منذ اللحظات الأولى، وكان يردد:" لا تنقلوا الخلافات العربية إلى الساحة الإسلامية"، وقام بدور نشط في الحوار العربي الإفريقي.

دخل الحزب الديمقراطي الغيني الانتخابات التي جرت في مارس ١٩٥٧ م، حيث فاز بست وخمسين مقعدا من أصل ستين مقعدا، وهكذا أصبح سيكو توري رئيسا للمجلس التنفيذي (رئيسا للوزراء)، مستغلا هذا المنصب ليخطوا خطواته الأخيرة نحو الاستقلال

إن سيكو توري بمجرد تسلمه رئاسة الوزراء شرع في القيام بالإصلاحات الضرورية، أولها الإصلاح الإداري للبلاد، حيث أصدر في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧ م قانون نص على إعادة التنظيم الإداري للبلاد، فتم تقسيم غينيا إلى خمسة وعشرون قسما، وكان المسؤول عن المنطقة موظف يرشحه رئيس البلاد على أن يكون ممثلا للحكومة في الإقليم، ومسؤول أمام وزير الداخلية.

أحدث سيكو توري تغييرا تمثل في إلغاء وظيفة الرؤساء (رؤساء القبائل)، ومعظمهم كانوا من الرؤساء التقليديين ورؤساء المقاطعات، والذين كانوا غالبا من صنع الإدارة الاستعمارية.

لقد رسم سيكو توري في قيادته للحزب الديمقراطي الغيني أهدافا تمثلت في -:المساواة التامة بين الذكور والإناث.وإنهاء الاستعمار إنهاء كاملا -ووحدة شعوب غينيا وإفريقيا.

وفور إعلان استقلال غينيا في أكتوبر ١٩٥٨ م بادرت الدول الإفريقية إلى الاعتراف بهذا الاستقلال، وأيضا بادر مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي بتهنئة الرئيس سيكو توري على جهوده المبذولة في سبيل تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وانتصاره على الاستعمار الفرنسي

قائمة المصادر :

1-أبو عيانة فتحي محمد، دراسة إقليمية للقارة مع تطبيق على دول جنوب الصح ا رء، د ط، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٣ م.

2-باتريك ميلادي توماس، شخصيات زعماء غرب إفريقيا، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، د ب، د س.

3-بوعزيز يحي، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، د ط، دار البصائر، الجزائر، ٢٠٠٩ م.

4-جاد الرب حسام، جغرافية أفريقيا وحوض النيل، ط ١، كلية الآداب، جامعة أسيوط، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

5-جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، الاسكندرية، ١٩٩٩ م، ج . ٢

6-جمال عبد الهادي، لبن علي، المجتمع الإسلامي المعاصر بإفريقيا، ط ١، دار الوفاء، د ب، ١٩٩٥ م.

7-الجمل شوقي، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، ط ٢، د م ن، القاهرة ، ١٩٨٠ م.

8-الجمل شوقي، عبد الرازق إبراهيم عبد الله ، دارسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٩٨ م.

9-تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط ٢، دار الزهراء، الرياض، ٢٠٠٢ م.

10-جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، ط ٩، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1996م.

11-الحريري محمد مرسي، جغرافية القارة الافريقية، د ط، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤ م.

12-خميس الزوكة محمد، دارسة في الجغرافية الإقليمية، د ط، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م.

13-دندش عبد اللطيف عصمت، دور الم ا ربطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط ١ رسائل أبي بكر بن عربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨ م.

14-ذهني على محمد إلهام، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، د ط، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٨